علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لنواجه جميعاً كل أشكال الفساد وليتحمل الجميع مسؤوليته في مكافحة كل مظاهر الفساد

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2011م

معاهدة مع جمعدار الشحر والمكلا
٢٦ يوليو ١٨٨٢م

عقدت هذه الاتفاقية بين الحكومة البريطانية الممثلة في شخص الجنرال جايمس بلار والي (عدن) من جهة، وعبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر من الجهة الثانية.

بما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه عوض بن عمر تمكنا بواسطة المساعدة المقدمة لهما من الحكومة البريطانية من الاستيلاء على مرفأي بروم والمكلا في شهر أكتوبر 1881م، وعلى الأراضي التي كان يحتلها النقيب عمر بن صالح الكسادي وبما أن الحكومة البريطانية قد أسندت إليهما مساعدات ومنناً أخرى، وبما أن الحكومة البريطانية قد وافقت على تخصيص معاش سنوي قدره 360 ريالاً سنويا لعبد الله بن عمر المذكور وأخيه عوض بن عمر وخلفائهما وورثتهما.

فليكن معلوما أن الطرفين المذكورين أعلاه قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى

يتعهد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أخيه وخلفائه وورثته وخلفائهم وورثتهم بأن لا يسلم أو يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يعطي أو يتصرف بأي طريقة كانت بممتلكاته في الشحر والمكلا، وبروم وملحقاتها الواقعة على الشاطئ الحضرمي من بلاد العرب، أو بأي جزء من هذه الممتلكات والأراضي، وأن لا يتنازل عنها كليًا أو جزئيا إلى أي دولة أو شخص، عدا الحكومة البريطانية وأن لا يخضع لأي دولة أجنبية قبل الحصول على موافقة الحكومة البريطانية.

المادة الثانية

بما أن الممتلكات والأراضي التي كانت سابقا في قبضة النقيب عمر بن صالح الكسادي في المكلا قد انتقلت إلى يد عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي، وبما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي المذكور قد دفع مائة ألف ريال للوالي في عدن لقاء نفقات النقيب عمر بن صالح الكسادي المذكور، فإن هذا المبلغ سيصرف بنظر الوالي في

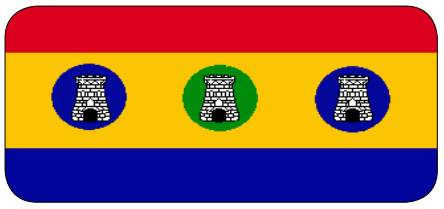

عدن بالنيابة عن النقيب عمر بن صالح الكسادي المذكور.

المادة الثالثة

وإن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخيه عوض بن عمر وورثتهما وخلفائهما وورثائهم وخلفائهم، قد ارتضوا ووافقوا على إتباع نصيحة ورغبات الحكومة البريطانية في كل الأمور المتعلقة بمعاملاته مع الرؤساء المجاورين ومع الدول الأجنبية.

المادة الرابعة

وطالما أن عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي وأخاه المذكور وورثائهم وخلفائهم متمسكون ومحافظون على الشروط المذكورة فستدفع الحكومة البريطانية لعبدالله بن عمر المذكور وأخيه وورثائهم وخلفائهم معاشا سنويا قدره 360 ريالا، وتجرى أول دفعة في أول يوم من أبريل القادم.

حُررت في المكلا في 29 مارس 1882 ميلادية الموافق 12 رجب 1299 هجرية.

إمضاء : جايمس بلار والي عدن إمضاء : عبدالله بن عمر بن عوض القعيطي جمعدار المكلا والشحر

الشهود

س . دبليو اتش سيلي صالح محمد

توقيع ريبون – نائب الملك وحاكم الهند العام

صادق على هذه الاتفاقية سعادة نائب الملك وحاكم الهند العام في سملا في 26 يوليو 1882 ميلادية.

الإمضاء – س . جرانت

سكرتير حكومة الهند – الإدارة الخارجية

معاهدة الحماية على سقطرة وملحقاتها
٢٢ أبريل ١٨٨٦م
بين الجنرال هوغ وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير

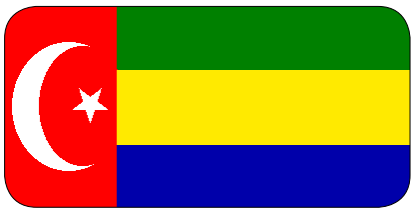

إن الحكومة البريطانية وعلي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير، سلطان سقطرة وملحقاتها رغبة منها في المحافظة وتقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

كانت الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال إي . جي . إف . هوغ والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض.

وأن الجنرال إي . جي . إف . هوغ المذكور والسلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير الآنف الذكر قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة البريطانية نزولاً على الرغبة التي أبداها السلطان الموقع اسمه أدناه علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير، تتعهد بوضع جزيرة سقطرة وملحقاتها الكائنة تحت سلطة المذكور وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان علي بن عبدالله بن سالم بن سعد بن عقرير المذكور أعلاه ويعد بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقاربه وورثائه وخلفائه بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أي دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد إطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لجزيرة سقطرة وملحقاتها.

المادة الثالثة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعارا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون وذلك في (قشن) في 23 أبريل 1886م.

الإمضاء : شاس – دبليو – إتش سيلي المساعد الثاني بالنيابة عن الجنرال إي . جي . إف . هوغ والي عدن .

بصمة السلطان علي ابن عبدالله بن سالم بن عقرير سلطان سقطرة وملحقاتها.

الشهود : محمد صالح جعفر – السلطان سالم بن أحمد بن سعد بن عقرير – سعد ابن مبارك قاضي (قشن) – محمد بن سعد قاضي قلونسية وسقطرة.

اتفاقية مع أمير الضالع

2 **أكتوبر** 1880م **الموافق** 27 **شوال سنة** 1297 **هجرية**

أنا الأمير علي مقبل الضالعي أوافق وأتعهد بمحض إرادتي، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن ورثائي، وخلفائي بالمحافظة على الأمن والسلام، وعلى الصداقة الأدبية مع الحكومة البريطانية الجليلة،

وبإبقاء كل الطرقات المؤدية إلى عدن، والمارة في بلادي مفتوحة وآمنة، وبحماية المساكين والضعفاء المسافرين عليها، وأن أتحمل مسؤولية الاعتداءات والأخطار التي يرتكبها أهل (ردفان) وحالمين وكافة القبائل التابعة لي – وإنني سأعمل جهد المستطاع للمحافظة على أمان الطرق. ولقاء ذلك تدفع لي الحكومة البريطانية العليا مبلغ 50

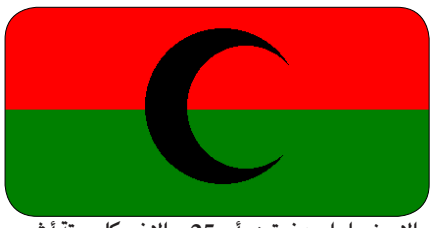

ريالا سنويا على دفعتين، أي 25 ريالا في كل ستة أشهر وتستمر هذه الدفعات جيلا بعد جيل وإذا ذهبت أنا أو أحد أولادي أو أقربائي أو مشايخي وعقالي إلى عدن أو عدت منها فيلزم الحكومة إظهار الاحترام والإكرام اللائقين بمركزنا ومكانتنا والله خير الشاهدين.

حررت في عدن في 2 أكتوبر سنة 1880 الموافق 27 شوال 1297 هجرية

ختم علي مقبل

إمضاء – جي أرجود فلو مساعد الوالي

اتفاقية شراء أرض من شيخ العقارب

عقدت هذه الاتفاقية في 15 يوليو 1888 ميلادية الموافق 5 ذو القعدة 1305 هجرية بين الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي شيخ العقارب من جهة والجنرال هوغ والي عدن بالنيابة عن حكومة الهند من جهة أخرى.

بما أن هناك قطعة من الأرض تخص الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي المذكور واقعة بين قرية الحسوة وعدن الصغيرة وبندر فقم تحتاجها حكومة الهند لتأمين نفوذ السلطة البريطانية على طول شاطئ ميناء عدن ولأسباب أخرى، وبما أن الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي الآنف الذكر قد وافق على بيع الأرض المذكورة لحكومة الهند بمبلغ ألفي روبية فهذه شهادة بأنه طبقا لشروط الاتفاقية وبناء على تسلم الشيخ المذكور الألفي روبية من حكومة الهند وإقراره بذلك فإنه يسلم لحكومة الهند قطعة الأرض المحددة أدناه بكاملها :

قطعة من الأرض عرضها نصف ميل وتمتد على محاذاة الشاطئ من وادي تبن غربا فتقطع عدن الصغيرة إلى بندر فقم ويمكن تحديدها بخطى بدءا من العامود الثاني من عواميد الحدود التي على الشاطئ والتي تفصل الأراضي البريطانية عن الأراضي العقربية الآن. ذلك العامود الذي يبعد نحو نصف ميل من الشاطئ ثم يجري محاذيا للشاطئ باتجاه غربي فيقطع الحد البريطاني في عدن الصغيرة على مسافة نصف ميل ويلتقي بشاطئ بندر فقم على مسافة نصف ميل من الحدود البريطانية في عدن الصغيرة.

أما القطعة المباعة لحكومة الهند فيحدها :

شمالا بلاد العقارب

جنوبا البحر والأراضي البريطانية في عدن الصغيرة. شرقا الأراضي البريطانية. غربا بحر بندر فقم.

ويلزم قياس القطعة المذكورة البالغ عرضها نصف ميل من أقصى حدود المياه (الجزر) وتحتوي على كل الشواطئ والخلجان والبنادر الكائنة من جهة البحر.

ويحق بعد الآن أن تمتلك حكومة الهند هذه القطعة من الأرض على الدوام بدون أي معارضة أو إدعاء أو طلب من الشيخ عبدالله باحيدرة مهدي المذكور أو ورثائه أو خلفائه أو إحدى قبائله أو أي شخص أو أشخاص آخرين على الإطلاق.

وإثباتا لما تقدم وضع كل من الطرفين المتعاقدين إمضاءه وختمه في التاريخ المدون أعلاه ..

إمضاء : إي . جي . إف هوف – والي عدن

إمضاء : عبدالله باحيدرة مهدي

(الشهود) آي – في سنايس – مساعد الوالي

– فضل باحيدرة مهدي - محمد صالح جعفر

- المساعد المحلي

معاهدة الحماية المعقودة مع سلطان العوالق السفلى
٢ يونيو ١٨٨٢م

إن الحكومة البريطانية وأبوبكر بن عبدالله بن مهدي سلطان العوالق السفلى، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه وعن ابن عمه ناصر بن أحمد وورثائه وخلفائه وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم.

وأبوبكر بن ناصر بن علي مهدي بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثائهم.

وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أقربائه وخلفائهم وورثتهم الذين ينتمون جميعهم إلى عائلة السلطنة في بلاد العوالق السفلى، والذين يرغبون في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما. فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال آدم جورج فوريس هوغ والي عدن، لعقد معاهدة لهذا الغرض وأن الجنرال آدم جورج فوريس هوغ المذكور، والسلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي، وعبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، وأبوبكر بن ناصر بن علي بن مهدي، وناصر بن أبوبكر بن ناصر بن أبوبكر بن مهدي ومهدي بن علي بن ناصر بن مهدي بالأصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم إلخ .. قد اتفقوا وعقدوا المعاهدة التالية :

المادة الأولى / إن الحكومة البريطانية نزولا عند الرغبة التي أبداها سلاطين العوالق السفلى المذكورون آنفا، تتعهد بوضع (أحور) وملحقاتها الكائنة تحت سلطة السلاطين المذكورين، وضمن حدودهم تحت حماية جلالة الملكة الإمبراطورة.

المادة الثانية / يوافق سلاطين العوالق السفلى المشار إليهم أعلاه، ويعدون بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن خلفائهم وورثتهم وأقربائهم وورثتهم بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية دولة أو حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك.

ووعدوا إضافة إلى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن، أو لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض لأحور وملحقاتها.

المادة الثالثة / يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ، وإشعارًا بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون، وذلك في عدن في 2 يونيو 1882م.

إمضاء : إي . جي . إف . هوغ والي عدن

إي . في . سنايس ليوتنت كولونيل

مساعد الوالي

إمضاءات : السلطان أبوبكر بن عبدالله بن مهدي، السلطان عبدالله بن أبوبكر بن عبدالله، أبوبكر بن ناصر بن علي، ناصر أبوبكر، بصمة مهدي بن علي بن ناصر.

الشهود إمضاء : أحمد بن أبوبكر، بصمة مهدي بن علي، بصمة علوي بن علي

إمضاءات : عبدالمجيد بن أبوبكر، محمد صالح جعفر المساعد المحلي.

الإمضاء : لانسدون

نائب الملك وحاكم الهند العالم

صدق سعادة نائب الملك والحاكم العام للهند على هذه المعاهدة في فورت وليم في 26 فبراير 1890م.

إمضاء : دبليو، جاي كنغهام

سكرتير حكومة الهند بالنيابة – الإدارة الخارجية

اتفاقية مبايعة الحواشب
للسلطان فضل بن علي سلطانا عليهم في ٢ محرم الحرام ١٣١٢ هجرية بعد خلع السلطان محسن بن علي الحوشبي

الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد المختار وعلى آله الأطهار، وأصحابه البررة الأخيار، وبعد :

فإنه لما كان يوم الجمعة لثلاث خلت من محرم الحرام 1312 هجرية، فقد تحرر هذا شاهدا كريما بيد السلطان فضل بن علي محسن العبدلي منا أهل الفجار وأهل يحيى وكافة قبائلنا.

إننا رضينا أن يكون السلطان فضل بن علي محسن العبدلي، سلطانا علينا وعلى بلادنا وله الحرية التامة في حكم جميع بلادنا وحدودها الحوشبية، المعروفة المعينة المبينة المحروثة، وغير المحروثة، مرعى وجبال التي يحدنا من القبلي حدود الترك، ومن جهة البحر حدود العبدلي، ومن جهة الغرب حدود الأصابح، وبعض حدود الترك، ومن جهة الشرق قبائل ردفان، وصحيب ويافع إلى وادي بنا، تلك الحدود المعروفة من الجهات الأربع هي وأهلها تبع لسلطان لحج المذكور يتصرف بها كتصرفه بحدود لحج، (بجميع أوامره وبمقتضى نظره)، وعلى السلطان فضل بن علي المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن والأمانة، وأن يجعل الجبري جبري والعشري عشري كلا على حسب قاعدته، وعادة، سادة، ودولة وقبائل، والتزمنا أيضا السلطان لحج المذكور وأهله وخلفائه من بعده الأمن والأمانة، والامتثال كسائر قبائل العبادل وأنه لا لنا تعاطي بيع ولا رهن في شيء من الأراضي والحدود المذكورة مع أحد من الدول الأجانب، إسلامية كانت، أو أوروبية، من دون رضا سلطان لحج لكون الأرض صارت أرضه كسائر حدود لحج، وأن كل ما التزم به السلطان فضل بن علي المذكور، وتعهد به عند والي عدن، وكيل الدولة البريطانية مقبول علينا كتعهده، على سائر أهل مملكته وأن حماية أرض الحوشبي كحماية لحج، كما هي الآن عند الدولة البريطانية، وأن هذه المعاملة مرتبطة بين سلاطين الحواشب المذكورين في هذه المعاهدة وسلاطين العبادل آل محسن معاهدة خلف بعد خلف على الأمن والأمانة.

(أختام الرؤساء)

وقد صادق على هذه الاتفاقية السلطان محسن الحوشبي وسلطان لحج في 6 ربيع الآخر سنة 1312هـ.